"التوَّجيه النَّحوي لبعض القراءات القرآنيَّة في كتاب البيان لأبي البركات الأنباريّ (577 هـ)"

أ. عيَّادة علي سالم أبوغفَّة

جامعة المرقب/كليَّة الآداب والعلوم قصر الأخيار

قسم اللغة العربية

المُقَدِّمَة

علم القراءات من أشرف العلوم الشَّرعيَّة؛ لارتباطه بكتاب الله تعالى، من حيث ضبط الرَّسم حروفًا، وكتابة، وتشكيلًا، وصيانة اللفظ قراءة ونطقًا، وتدبر المعاني فهمًا وتذوُّقًا، وعملًا وتطبيقًا.

وممَّا لاشك فيه أنَّ القراءات قد أغنت الدَّرس النَّحويّ والصَّرفيّ غناءً يكاد يفوق حدَّ الوصف، والتَّنقيب عن تراثهم الأدبي، وبخاصة منه الشِّعر. فالقراءات القرآنيَّة، رافد مهم من روافد النَّحو العربيّ، وربَّما هذا هو السَّبب الَّذي دعا الكثير من العلماء الأفذاذ إلى البحث في تلك القراءات ودراستها وتمحيصها، ومن ثمَّ تعليلها وبيان أوجهها الإعرابيَّة، وتركوا بذلك ثروة ضخمة من المؤلفات.

والنَّاظر في جهود علمائنا السَّابقين لخدمة كتاب الله، ليكبر جهدهم وعملهم، ويقف عاجزًا عن أن يوفيهم حقَّهم، ومن أولئك العلماء الأجلاء: أبوالبركات الأنباريّ (ت577هـ)، فقد ألَّف العديد من الكتب، ومن أبرز تلك الكتب كتابه: "البيان في غريب إعراب القرآن"، الَّذي يُعَدُّ الصُّورة الأخيرة التي أودع فيها أبوالبركات خبرته النَّحويّة والصَّرفيّة للقراءات القرآنيّة، فكتابه هذا يُعَدُّ سجلًا للكتب والرَّسائل الَّتي صنَّفها، وذلك حين أفاض في الإحالة عليها، ومنها أنَّه يُعَدُّ تطبيقًا عمليًا لمجمل آرائه النَّظرية في مختلف علوم اللُّغة وأطراف من علوم القرآن.

فهو يُعَدُّ مصدرًا من مصادر الاحتجاج اللُّغويّ والاستشهاد النَّحويّ ، إنَّه لعلمٌ من أعلام النَّحو، وإمام من أئمة الثَّقافة وشيخ من شيوخ اللُّغة، فكان اختياري للبحث متعلقًا بهذا الكتاب، وآثرت أن يكون عنوانه:" التَّوجيه النحويّ لبعض القراءات القرآنيَّة في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباريّ"

وأوردت نصوص أبي البركات حول القراءة، وما فيها من توجيه نحويّ وموقفه منها، وذكرت آراء بعض النُّحاة واللُّغويين فيها، وقمت بالتَّرجيح في أكثر الأحيان.

أولاً: في مستوى الأسماء

1. ما قرئ بالرَّفع والنَّصب:

من اختلاف القراءات في الأسماء ، الاختلاف في الرَّفع والنَّصب، وقد وقف أبوالبركات عند ذلك معربًا وموجِّهًا ومستدلًا كما في قوله تعالى: ﴿وَأَدْنَىٰ أَلاَّ تَرْتَابُواْ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ (البقرة:282) فقد قرأ عاصم " تجارة حاضرة" بالنَّصب فيهما، والباقون بالرَّفع (الداني، ت444هـ،91).

وجَّه أبوالبركات قراءة الرَّفع على جعل "تكون" تامة، ووجّه قراءة النَّصب على أنَّ "تجارة" خبر تكون، فقال:" وتجارة ، تقرأ بالرَّفع والنَّصب، فالرَّفع على أن تكون تامة لا تفتقر إلى خبر، والنَّصب على أن تكون ناقصة فيكون خبرها، واسمها مقدر فيها، والتَّقدير: إلَّا أن تكون التِّجارةُ تجارة حاضرةً " (الأنباري،ت577هـ،183/1).

فحجَّة من قرأ بالرَّفع أنَّه جعل "كان" تامة بمعنى "وقع وحدث"، ولا يحتاج إلى خبر (الطبري،ت 310 هـ،87/3، وابن خالويه،ت370هـ، 103)، كقوله تعالى:﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ (البقرة: 280) ، أي: وقع "ذو عسرة" فالمعنى: إلَّا أن تقع تجارة حاضرة ، و"تجارة" فاعل و "حاضرة" صفة لـ: "تجارة" (ابن خالويه،ت370هـ،439/2)

وأضاف علماء اللُّغة وجهًا أخر في الرَّفع، فيحتمل أن تكون كان ناقصة، و " تجارة" اسم "كان"، و "حاضرة" صفة لـ: "تجارة"، وخبر "كان" جملة تديرونها (النَّحاس،ت338 هـ،138/1، والعكبريّ،ت616هـ،231/1)من قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَلاَّ تَرْتَابُواْ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا﴾.

وحجَّة من قرأ بالنَّصب عند علماء اللُّغة والقراءات هي: جعل "كان " ناقصة، واسمها ضمير مستتر جوازًا تقديره "التِّجارة" ، و"تجارة" خبر تكون ، و"حاضرة" صفة لها فيكون التَّقدير: أن تكون التِّجارة تجارة حاضرة.

والرَّفع هو الأعم، لأنَّه يعم من عليه دين أو شراء أو غير ذلك (القيسيّ،ت437هـ،322/1) ، وهو الاختيار عند الطَّبريّ لإجماع القُرّاء على ذلك (الطَّبريّ،ت 310 هـ،87/3).

ـ وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ (يس: 39)

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبوعمرو قوله تعالى:(والقمر) رفعًا، وقرأ عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائيّ قوله تعالى: (وَالْقَمَرَ) نصبًا (ابن مجاهد،ت 324 هـ،540، والداني،ت444هـ،173).

وجّه أبوالبركات قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو بالرَّفع على "الابتداء و « قدرناه » الخبر". (الأنباري،ت577هـ،295/2) ،أمَّا قراءة عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائيّ فوجَّهها على أنَّ " النَّصب بتقدير فعل دلّ عليه « قدَّرناه » وتقديره: قدَّرنا القمر قدَّرناه " (الأنباريّ،ت577هـ،295/2).

فحجَّة من قرأ بالنَّصب أنَّه أضمر فعلًا فسَّره ما بعده، وتقديره: وقدَّرنا القمر قدَّرناه، وهو توجيه سبق أبوالبركات إليه طائفة من النُّحاة والمفسرين (الطبريّ،ت310 هـ،5/23، والقيسي،ت437هـ،216/2).

قال سيبويه:" وإن شئت قلت: زيداً ضربتُه وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفَسّره كأنّك قلتَ ضربتُ زيدًا ضربتُه إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره فالاسمُ ها هنا مبني على هذا المضمَرِ " (سيبويه،ت180هـ،81/1).

أمَّا من قرأ قوله تعالى: " والقمر " بالرَّفع، فإنَّه جعله مستأنفًا بعد أن قطعه مِمَّا قبله ، إذ الكلام يتمّ عند قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ (يس: 38) فاستأنف بقوله: (والقمر) ، ورفعه على الابتداء خبره " قدَّرناه " (النَّحاس،ت338 هـ،267/3، والعكبريّ،ت616هـ،2 /1082) ، أمَّا ابن جرير الطبريّ فذكر: " أنَّ قراءة الرَّفع معطوفة على « الشَّمس »

المعطوف على الليل، فاتبعوا القمر الشَّمس في الإعراب؛ لأنَّه أيضًا من الآيات كما أنَّ الليل والنَّهار آيتان..." (الطبريّ،ت310 هـ،5/23).

والقراءتان صحيحتان في المعنى، إلَّا أنَّ قراءة الرَّفع هي الأرجح . والله أعلم .

وذلك لأنَّ النَّصب على الاشتغال يكون واجبًا في الاسم المتقدم على فعله المتصل بضمير عائد عليه حين يسبق بـ: " إن " الشرطية، ويكون جائزًا حين يكون فعله فعل أمر مثل: زيدًا اكرِمْهُ ، فإذا كان فعلًا ماضيًا رجَّحوا الرَّفع على النَّصب مثل: زيدٌ لقيتُه ، وهو ما جاء في الآية الكريمة، فالفعل "قدَّرناه" ماضٍ (السيوطي،ت911هـ،3/109).

وممَّا يعضِّد هذا الأمر اختيار الفرّاء لقراءة الرَّفع إذ قال:"والرَّفع فيه أعجب إليّ من النَّصب" (الفرَّاء،ت207هـ،2 /378).

وممَّا تنوَّعت فيه قراءة الاسم من حيث حركاته قراءة "مثقال" في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ ﴾ (الأنبياء: 47)، قـرأ نـافع قولـه تعالى:(مثقـال) بـالرَّفع، في حـين قـرأ البـاقون بالنَّصـب (ابـن مجاهـد،ت 324 هـ،429، والـدَّاني، ت444هـ،149).

أورد أبوالبركات وجهين لقراءة قوله تعالى: (مثقال) هما: النَّصب والرَّفع، فالنَّصب على أنَّ "كان " ناقصة والاسم مضمر فيها، وقوله تعالى: (مثقال) خبر لكان ، والرَّفع على جعل "كان " تامة بمعنى: وقع وحدث، لأنَّها اكتفت بالفاعل، فيقول:" مثقال، يقرأ بالرَّفع والنَّصب ، فالرَّفع على أن تجعل كان تامة، فيكون مرفوعًا بأنَّه فاعل. والنَّصب على أن تجعل كان ناقصة، فيكون منصوبًا لأنَّه خبرها، واسمها مضمر فيها، وتقديره: وإن كان الظُّلم مثقال حبة " (الأنباري،ت577هـ،2/161) .

وقد سبق الفرّاء النُّحاة جميعًا في توجيه هذه القراءة بالرَّفع إذ قال:" ولو رفع « مثقال » كما قالُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ﴾ (البقرة:280) كان صوابًا " (الفراء،ت207هـ،2 /378). وتبعه في ذلك ابن خالويه (ابن خالويه،ت370هـ، 249)،ومكّي القيسي(القيسـي،ت437هـ،2/111)،وأبوالبركـات، والعكـبريّ (العكـبريّ،ت616هـ،2/919)، وأبوحيَّـان (أبوحيَّان،ت745هـ،6/294).

وثمَّة دليل أخر يدعم توجيه قراءة الرَّفع، وهو منع النُّحاة حذف اسم كان، لأنَّ الاسم لما ارتفع بالفعل "كان" صار يشبه الفاعل، والفاعل لا يحذف فكذلك ما أشبهه (الزَّجاجيّ،ت338هـ،1/426). بهذا يتضح توجيه القراءتين، والَّذي يبدو أنَّ كلتيهما راجحتان بناءً على ما تقدم. والله أعلم.

2 ـ ما قرئ بالرَّفع والجر:

قال تعالى:﴿ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ (المؤمنون: 86)، قرأ أبوعمرو في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُـلْ أَفَـلَا تَتَّقُـونَ﴾ (المؤمنـون:87) بلفـظ الجلالـة مرفوعًـا، وقـرأ بقيـة السـبعة "سـيقولون لله" مجـرور بـاللام (وأبوزرعة،ت403هـ،486،والداني،ت444هـ،153).

يقول أبوالبركات في توجيهه لقرأتي الرَّفع والجر:" ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ جوابه قراءة من قرأ «سيقولون الله». وأمَّا من قرأ « سيقولون لله » فليس بجواب قوله تعالى:﴿ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ ﴾ من جهة اللفظ ، وإنَّما

هـو جوابـه مـن جهـة المعـنى ، لأنَّ معـنى قولـه: « مـن رب السَّـماوات » « لمـن السَّـماوات » فقيـل في جوابـه « لله »" (الأنباريّ،ت577هـ،2/187،188).

فقد وقع الخلاف فيهما فقرأهما الجمهور بالرَّفع والجر . سيقولون للهِ بلام الجر، واحتجُّوا بأنَّها كذلك في مصحف عثمان، فقد كتبت فيه بدون ألف، وكذلك هي في مصاحف أهل الحجاز والكوفة.

وقرئتا كذلك بلفظ الجلالة مرفوعًا، وبألف ابتداء فيها "سيقولون الله" وهي كذلك في مصاحف أهل البصرة (الطبري، ت310هـ،18/37،والقيسي،ت437هـ،2/130).

وعند توجيه أبو البركات الأنباري لهاتين القراءتين، بَيَّنَ أنَّ قراءة الرَّفع "سيقولون الله "، وهي قراءة أبي عمرو، جاء الجواب فيها مطابقًا للسُّؤال لفظًا ومعنى، فالجواب هنا وهو لفظ الجلالة جوابُ سؤالٍ مرفوع، وهو قوله: "من رب السَّماوات" فتقول:" الله" على اللفظ. فتحقق بذلك المطابقة بين السُّؤال والجواب لفظًا ومعنى، ويكون إعراب لفظ الجلالة بذلك خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الله.

وأمَّا قراءة الجر ـ وهي قراءة الجمهور ـ فقد جاء الجواب فيها مطابقًا للسُّؤال في المعنى دون اللفظ، لأنَّ المعنى في قوله: "من رب السَّماوات" "لمن السَّماوات" فتقول: لله على المعنى (الأنباريّ،ت577هـ،2/188،والقيسي،ت437هـ،2/130)

ومثل هذا ورد في كلام العرب، قال الشَّاعر: (من الوافر، اللامات، الزَّجاجي،ت338هـ،49)

وَقَالَ السَّائِلُونَ لِمَنْ حَفَرْتُمْ ؟ فَقَالَ الْمُخْبِرُونَ لَهُمْ: وَزِيرُ

فأجاب عن المخفوض بمرفوع؛ لأنَّ معنى الكلام: فقال السَّائلون: من الميت ؟ فقال المخبرون: الميتُ وزيرُ ، فأجابوا عن المعنى دون اللفظ. وممَّن رجَّح قراءة الجمهور الطَّبريّ يقول في ذلك: " والصَّواب من القراءة في ذلك أنَّهما قراءتان قد قرأ بهما علماء من القرّاء متقاربتا المعنى فبأيتهما قرأ القاريء فمصيب، غير أني مع ذلك اختار قراءة جميع ذلك بغير ألف؛ لإجماع خطوط مصاحف الأمصار على ذلك سوى مصحف أهل البصرة " (الطَّبريّ، ت310هـ،18/37).

ومع ذلك نقول: إنَّ القراءتين كلتيهما سبعيتان متواترتان عن الرَّسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكلتاهما جائزة في العربيَّة، يقول ابن خالويه :" ... والأمر فيهما واحد ، وهما صوابان ولله الحمد " (ابن خالويه،ت370هـ، 2/93).

3 ـ ما قرئ بالنَّصب والجر:

قد تختلف القراءات في نصب اسم وخفضه، ويختلف وجه الإعراب عند كل قراءة ، وهذا ما يقف عنده أبو البركات كما في قراءة "والأرحام" في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾(النِّساء: 1)، قرأ حمزة قوله تعالى:(والأرحام) بالجر وقرأ الباقون قوله تعالى: (والأرحام) بالنَّصب (ابن مجاهد،ت 324 هـ،226، والدَّاني،ت444هـ،98).

ذكر أبوالبركات التَّوجيه النَّحوي لكل قراءة وبيَّن مسوّغها النَّحويّ، فقد أورد توجيهه بشأن قراءة الجمهور فقال:" من قرأ بالنَّصب جعله معطوفًا على اسم الله تعالى وتقديره: واتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها". (الأنباريّ،ت577هـ،1/240).

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ هناك طائفة من النُّحاة قد سبقوا أبا البركات في هذا التَّوجيه (الفَرَّاء،ت207هـ، 252/1، والطبريّ،ت310 هـ،151/4)، وتبعه العكبريّ، وأبوحيَّان (العكبريّ،ت616هـ،327/1، وأبوحيَّان،ت745هـ،165/3).

أمَّا القراءة بالجر فقد ذكر أبو البركات ثلاثة أوجه لهذه القراءة: الأول: " أنَّه معطوف على الهاء في «به» "، وقد ضعَّف أبو البركات هذا الوجه؛ لأنَّ فيه عطف الاسم الظَّاهر وهو قوله تعالى:(الأرحام) على الضَّمير المجرور، إذ قال:" وأباه البصريون وقالوا: ولا يجوز العطف على الضَّمير المجرور إلا بإعادة الجار ... ". والثَّاني: أنَّه مجرور بباء مقدرة لدلالة الأولى عليها. والثَّالث: أنَّ "الأرحام" مجرور بالقسم، وجوابه: "إنَّ الله كان عليكم رقيبًا " (الأنباريّ،ت577هـ،240/1).

وقد أطال النُّحاة الوقوف أمام هذه القراءة وهم بين ملحّن ومنكر ومؤوِّلٍ، فهي عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز ؛ لأنَّه لايجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مجرور من غير إعادة الجار(المسألة 65 في الإنصاف، الأنباريّ،ت577هـ، 34/2 ـ 42).

قال سيبويه:" ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم، لأنَّك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور... لا يجوز أن تقول « هذا لك وأخيك »" (سيبويه،ت180هـ،248/1).

إلَّا أنَّ هناك طائفة من النُّحاة ذهبوا إلى تأويل هذه الآية الكريمة حتى يجدوا للأمر مخرجًا، يقول ابن جنِّي مدافعًا عن هذه القراءة وردًا على المبرِّد الَّذي قال:" لَو صَلَيْتُ خلف إمَام يقرأ بالكَسْرِ لَحَمَلتُ نَعلِي ومضيت" (المبرِّد،ت285هـ،749/2)، قال ابن جنِّي:" ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشَّناعة والضّعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس،..... لحمزة أنْ يقولَ لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتَّى كأنِّي قلت: وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرها في قولك: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل، ولم يقل أمرر به، ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما " (ابن جنِّي،ت392هـ،285/1).

ويقول أبو حيَّان:" ذهبت طائفة إلى أن الواو في «والأرحام » واو القسم لا واو العطف"(أبوحيَّان،ت745هـ،167/3).

وبعد هذا العرض يمكن القول بأنَّ قراءة حمزة قراءة صحيحة متواترة عن الرَّسول الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ لها نظائرها في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى:﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (البقرة: 217)، فكلمة "المسجد" بقراءة الجر معطوفة على الهاء في " به " دون إعادة الخافض، وهذه الآية وغيرها من الآيات جاءت في القراءات السَّبع المحكمة، وهذا الَّذي جعل أبا حيَّان يقول عن قراءة حمزة: ومن ادَّعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب (أبوحيَّان، ت745هـ،167/3).

وفي كلام العرب قول الشَّاعر: (من الطَّويل،البغداديّ،ت316هـ،125/5).

نُعَلقُ في مِثْل السَّوارِي سُيُوفنا ومَا بَيَنها والكَعبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فالكعب مجرور بالعطف على الضَّمير المجرور في " بينها " والتَّقدير: وما بينها وبين الكعب غوط نفانف.

كذلك فإنَّ كل ما ثبت عن الرَّسول الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا يجوز ردَّه، فإنَّ رُدَّ إنَّما هو ردّ على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، واستقباح لما قرأ به وهذا مِمَّا يحذر منه، ولا يقلد فيه أئمة النَّحو، فالعربيَّة تُتلقى من النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، ولاشك لأحد في فصاحته (القرطبيّ،ت617هـ،10/6).

4ـ ما قرئ بالرفع والنصب والجر:

وفي ضمن هذا الضَّرب وردت عدَّة قراءات نورد منها قوله تعالى: ﴿ تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ (يس: 5)، فقد قرأ حفص، وابن عامر، وحمزة، والكسائيُّ قوله تعالى:(تنزيل) بالنصب وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبوعمرو، وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر قوله تعالى:(تنزيل) بالرَّفع (ابن مجاهد،ت324هـ،539، والدَّاني،ت444هـ،173)، وقد قرئ في الشَّواذ قوله تعالى: (تنزيل) بالجر وهي قراءة اليزيديّ (ابن خالويه،ت370هـ،124).

ذكر أبوالبركات ثلاثة أوجه من القراءة في قوله تعالى:(تنزيل) هي:

أ ـ الرَّفع على الخبرية. ب ـ النَّصب على المصدر. جـ ـ الجر على البدليَّة.

وقد بيَّن التَّوجيه النَّحويّ للقراءات الثَّلاث على النَّحو الآتي:

الوجه الأول: الرَّفع على الخبريَّة، إذ قال:" يقرأ بالرَّفع ... فالرَّفع على تقدير مبتدأ محذوف وتقديره: هو تنزيل" (الأنباريّ،ت577هـ،290/2). ففي قوله تعالى:(تنزيل) وجهان للرَّفع: أحدهما: الرَّفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف على تقدير:"هو تنزيل"، كما قدَّره أبوالبركات، أو على تقدير:" إنه تنزيل العزيز الرحيم" (الطَّبري،ت 310 هـ،5/23)، إذا جعلت "يس" اسما آي هذه السُّورة المسمَّاة يس تنزيل (الشَّوكاني،ت1250هـ،475/4).

أمَّا الآخر: فرفع بالابتداء ، أي أنه كلام مستأنف مقطوع عما قبله من قوله تعالى:﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (يس: 3)، على تقدير: هذا تنزيل العزيز الرَّحيم، وعليه يكون "تنزيل" مرفوعًا خبرًا لمبتدأ منوي فيه الإضمار (ابن خالويه، ت370هـ،298).

ورفع " تنزيل " عند الفرّاء خبر ثالث، إذ قال:" ومن رفعها جعلها خبرًا ثالثًا: إنَّك لتنزيل العزيز الرَّحيم، ويكون رفع على الاستئناف، كقولك: ذلك تنزيل العزيز الرَّحيم، كما قال:﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾(الأحقاف: 35) أي ذلك بلاغ " (الفَرَّاء،ت207هـ،372/2) .

ويرى أبوجعفر النَّحاس المبتدأ من زاوية أخرى، إذ قال:" فالرَّفع على إضمار مبتدأ: « الَّذي أنزل إليك تنزيل العزيز الرحيم»" (النَّحاس،ت338هـ،259/3).

الوجه الثَّاني: النَّصب على المصدر، ذكره أبوالبركات بقوله:" والنَّصب على المصدر، وهو مصدر « نزَّل » يقال: نزَّل تنزيلا ، كرتَّل ترتيلا ... " (الأنباريّ،ت577هـ،290/2).

قد وافق أبوالبركات جموع النُّحاة والمفسرين في أن قوله تعالى:(تنزيل) منصوب على أنَّه مصدر (ابن خالويه،ت370هـ، 298، والقيسي،ت437هـ،214/2) لفعل مضمر مفهوم من معنى الكلام (أبوزرعة،ت403هـ،597)، ويكون تقدير الكلام:"لمنزل تنزيل العزيز الرحيم" ، أو "نزَّل الله ذلك تنزيلا " (أبوزرعة،ت403هـ،596، والقرطبي،ت617هـ، 411/17).

وهناك من يرى أنَّ قوله تعالى:(تنزيل) منصوب على المدح، وهو في المعنى كالرَّفع على خبر ابتداء مضمر (الشَّوكاني، ت1250هـ،475/4).

الوجه الثَّالث: الجر على البدليَّة، ذكره أبوالبركات بقوله:"وقرئ في الشَّواذ «تنزيل » بالجر على البدل من « صراط » لأنَّ الصَّراط هو القرآن" (الأنباريّ،ت577هـ،290/2).

فعلى قراءة الخفض يكون قوله تعالى: (تنزيل) إمَّا بدلًا من القرآن كتوجيه أبي البركات، وقد وجّه به من قبله النَّحاس (النَّحاس،ت338هـ،259/3)، وتبعه أبوحيَّان والقرطبيّ (أبوحيَّان،ت745هـ،310/7، والقرطبيّ،ت617هـ،411/17).

وإمَّا نعتًا وقد وجّه به الشوكانيّ (الشَّوكانيّ،ت1250هـ،475/4).

والَّذي يبدو لي أنَّ القراءات الثَّلاث صحيحة من النَّاحية الإعرابيَّة. إلاَّ أنَّ قراءة الجر أظهر في المعنى ، لأنَّ الجر يجعل التَّنزيل يرجع إلى القرآن عندما يكون بدلًا (القرطبيّ،ت617هـ،411/17). والله أعلم.

5. ما قرئ بالتَّنوين وعدمه:

من الصَّفات الَّتي تميز بها الاسم عن الفعل هي التَّنوين الَّذي يحذف إذا كان الاسم المنون مضافًا، وقد وردت في كتاب البيان قراءات قرأها القُرّاء بتنوين وبغيره ، وكان لأبي البركات وقفة عند هذه القراءات موجهًا إياها ومبينًا علة ذلك،كما ورد في قراءة (كفارة طعام) من قوله تعالى:﴿ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّداً فَجَزَاء مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَو عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً﴾ (المائدة: 95)، فقد قرأ نافع، وابن عامر قوله تعالى:(كفارة طعام) بالخفض وبغير تنوين، والباقون بالتَّنوين وبرفع الطعام (الدَّانيّ،ت444هـ،103).

وجّه أبوالبركات قراءة الجمهور أولاً، بقوله:" فمن قرأ بالتَّنوين كان رفع «طعام مساكين » من وجهين: أحدهما: على البدل من كفارة، والثَّاني: على أنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: أو كفارة هي طعام" (الأنباريّ،ت577هـ،305/1).

ثم وجّه أبوالبركات قراءة نافع، وابن عامر بقوله:" ومن لم ينون كان « طعام مساكين » مجرورًا بالإضافة. وصيامًا منصوب على التَّمييز" (الأنباريّ،ت577هـ،305/1).

وهناك وجه آخر في قراءة الرَّفع ذكره مكيّ القيسيّ وهو أنَّه معطوف على "جزاء"، والتَّقدير: وعليه كفارة (القيسي، ت437هـ،245/1).والاختيار عند مكِّي هي القراءة بالتَّنوين، لأنَّ عليه المعنى، وهو الأصل وعليه أكثر القُرَّاء، ولأنَّ الكفارة هي الطعام بعينه، والإضافة بعيدة (القيسي،ت437هـ،419/1).

ـ وكذا في قوله تعالى:﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ ﴾ (التوبة: 30)، قرأ عاصم، والكسائيُّ قوله تعالى: (عزير ابن الله) بالتَّنوين وكسر نون التَّنوين لالتقاء السَّاكنين، ولا يجوز ضمُّه في مذهب الكسائيّ، لأنَّ ضمة النُّون إعراب فهي غير لازمة لانتقالها، وقرأ ابـن كثـير، ونـافع، وابـن عـامر، وحمـزة قولـه تعـالى:(عزير ابـن الله) بغـير تنـوين (ابـن مجاهـد،ت324هـ،313، والدَّاني،ت444هـ،118).

ذكر أبوالبركات التَّوجيه النَّحويّ لكلِّ قراءة، وبيَّن مسوَّغها النَّحويّ، فقد أورد توجيهه بشأن قراءة التَّنوين ـ عاصم والكسائيّ، فقال:" فمن قرأ بالتَّنوين كان «عزير » مبتدأ ، وابن خبره، ولا تحذف الألف في « ابن » من الخط ، ويكسر التَّنوين لالتقاء السَّاكنين" (الأنباريّ،ت577هـ،396/1).

فحجَّة من نون "عزير" فقد جعله مبتدأ ، وجعل " ابنًا " خبره ، وألحق به التَّنوين، لأنَّ " عزيرًا " ينصرف (الفرَّاء،ت207هـ،431/1، والقيسيّ،ت437هـ،360/1)، وهو في الأصل منون، ولكن التَّنوين حُذِفَ لالتقاء السَّاكنين، والَّذي يقوي ذلك قوله تعالى:﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾(الإخلاص:1،2) بقراءة حذف التَّنوين، يقول الفَرّاء:" وقد سمعت كثيرًا من القُرّاء الفصحاء يقرأون (قل هو الله أحد الله الصمد) فيحذفون النُّون من أحد " (الفَرّاء،ت207هـ،431/1).

أمَّا قراءة ترك التَّنوين ـ قراءة الجمهور ـ فذكر أبوالبركات ثلاثة أوجه لهذه القراءة وهي:(الأنباريّ،ت577هـ،397/1)
الأول: أنَّ " عزيرًا " مبتدأ، و " ابنا " خبره ، وحذف التَّنوين لالتقاء السَّاكنين تخفيفًا.
الثَّاني: أنَّ التَّنوين قد حذف من " عزير " لأنَّه وصف بـ: " ابن " ، والخبر محذوف والتَّقدير: عزير ابن الله معبودهم.

وقد ذكر سيبويه أنَّ العلَّة في حذف التَّنوين من الموصوف بـ " ابن " هي كُثرة الاستعمال، يقول:" وإنَّما حذفوا التَّنوين من هذا النَّحو حيث كُثر في كلامهم " (سيبويه،ت180هـ،504/3).
الثَّالث: أن يكون " عزير " غير منصرف للعُجمة والتَّعريف كإبراهيم وإسماعيل.
يرى بعض النُّحاة أنَّ حذف التَّنوين من " عزير " لأنَّه اسم أعجميّ فمُنع من الصَّرف وإلى هذا ذهب ابن خالويه، إذ قال:" والحجَّة لمن ترك التَّنوين أنَّه جعله اسمًا أعجميًّا، وإن كان لفظه مصغرًا، لأنَّ من العرب من يدع صرف الثُّلاثي من الأعجميَّة مثل: « لوط » و « نوح » و « عاد » " (ابن خالويه،ت370هـ، 174).
فالقول بأنَّ " عزيرًا " مُنع من الصَّرف للعُجمة، قد ردّه بعض النُّحاة منهم: أبوالبركات إذ يقول:" وهذا أضعف الوجوه؛ لأنَّه عند المحققين عربيّ مشتق من « عزّره » إذا عظمه ووقره " (الأنباريّ،ت577هـ،397/1).
وقال أبوجعفر النَّحاس:" هذا القول غلط، لأنَّ "عزير" اسم عربيّ مشتق من قوله تعالى:﴿ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾(الفتح:9) (النَّحاس،ت338هـ،115/2).
وقال مكِّي القيسي:" وأجاز أبوحاتم أن يكون " عزير " اسمًا أعجميًّا لا ينصرف، وهو بعيد مردود ؛ لأنَّه لو كان أعجميًّا لانصرف، لأنَّه على ثلاثة أحرف، والتَّصغير لا يعتد به، ولأنَّه عند كل النَّحويين عربيّ مشتق من قوله تعالى:﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾" (القيسيّ،ت437هـ،360/1).
وقال القرطبيّ:" ينصرف عجميًّا كان أو عربيًّا " (القرطبيّ،ت617هـ،172/10).

ثانياً: في مستوى الأفعال:

قد تختلف القراءات في فعل من الأفعال من حيث حركة إعرابه أو صيغته، وقد وقف المفسرون ومن ألّفوا في علل القراءات وتوجيهها عند هذه الظَّاهرة مبينين كل قراءة، وعند تتبعنا لتوجيهات أبوالبركات وجدناه كثيراً ما يقف عند هذه الأفعال ليبيِّن الوجه النَّحويّ لكلِّ قراءة.

1. ما قرئ بالرَّفع والجزم:

قال تعالى:﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاء جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً﴾ (الفرقان: 10)، وردت في الفعل "يجعل" قراءتان الأولى: الرَّفع وهي قراءة ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر.والثَّانية: الجزم وهي قراءة نافع، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائيّ (ابن مجاهد،ت324هـ،462، والدَّانيّ،ت444هـ،156).

وقد وجّه أبوالبركات هاتين القراءتين فقال:" يجعل، قُرئ بالجزم والرَّفع، فمن قرأ بالجزم عطفه على جواب الشَّرط وهو «جعل» وموضعه الجزم ... ، ومن قرأ بالرَّفع لم يعطفه عليه وجعله مستأنفًا، وتقديره: وهو يجعل لك " (الأنباريّ، ت577هـ،444/2).

فقراءة الجزم وجهها على أن الفعل معطوف على موضع "جعل لك" الَّذي هو جواب الشَّرط، ولا مانع في ذلك من عطف المضارع على الماضي، لأنَّ الماضي هنا في معنى الاستقبال، قال ابن خالويه:" فالحجَّة لمن جزم أنَّه ردَّهُ على معنى قوله « جعل لك » لأنَّه جواب وأن كان ماضيًا فمعناه الاستقبال "(ابن خالويه،ت370هـ، 264).

وذكر أبوالبركات أنَّه:" حَسُنَ أن يُعطف المستقبل على الماضي لفظًا لأنَّه في معنى الاستقبال ". وعلى هذه القراءة يكون "ويجعل لك قصورًا" (الأنباريّ،ت577هـ،202/2) داخلًا في المشيئة وموقوفًا عليها، أي إن شاء الله فعل ذلك بك يامحمد، وهو فاعل بلا شك (القيسيّ،ت437هـ،144/2).

وقد ذكر الفَرَّاء توجيه آخر للجزم فقال:" وقد تكون رفعًا وهي في ذلك مجزومة لأنَّها لام لقيت لامًا فسُكِّنت " (الفَرَّاء،ت207هـ،263/2). أي أن الفعل "يجعل" مرفوع، ولكن لما لاقى اللام سكنت اللام للإدغام لا للجزم.

قال مكّي القيسيّ:"ويجوز أن يكون قدره على نِيَّة الرَّفع مثل الأول، لكن أدغموا اللام في اللام فأسكنوا اللام من «يجعل» للإدغام لا للجزم، فتكون القراءتان بمعنى الختم أي إنّ الله فاعل ذلك لمحمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ على كل حال" (القيسيّ،ت437هـ،144/2).

ووجه قراءة الرَّفع عند أبي البركات أنَّه مستأنف وليس تابعًا لما قبله فيكون مقطوعًا وتقديره: وهو يجعل لك في الآخرة قصورًا، ويكون ذلك غير متوقف على المشيئة كما ذكر ذلك مكّي حيث قال:" بالرَّفع على الاستئناف والقطع وفيه معنى الختم وليس بموقوف على المشيئة، أي: لابد أن يجعل لك يامحمد قصورًا " (القيسيّ،ت437هـ،144/2).

2. ما قرئ بالنصب والجزم:

قال الله تعالى:﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (المنافقون:10)، فقد قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ: "وأكن" بغير واو وجزم النُّون، وقرأ أبوعمرو: "وأكون" بالواو ونصب النُّون (ابن مجاهد،ت324هـ،637، والدَّانيّ،ت444هـ،198).

ذكر أبوالبركات وجهين من القراءة في قوله تعالى:(وأكن) هما: أ ـ الجزم عطفًا على "المحل "

ب ـ النَّصب عطفًا على "اللفظ".

وقد بَيَّنَ التَّوجيه النَّحويّ لكلا الوجهين، وذلك على النَّحو الآتي:

الوجه الأول: الجزم عطفًا على "المحل" إذ قال:" فيمن قرأ « وأكن » بالجزم، جزمه بالعطف على موضع « فأصدق » لأنَّ موضعه الجزم على جواب التَّمني وقوّى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه ... " (الأنباريّ،ت577هـ،441/2)، فحجَّة من قرأ بالجزم أنَّ الفعل معطوف على محل "فأصدق" (أبوزرعة،ت403هـ، 710)، وهو عند النُّحاة عطف على المعنى، ويُسمى في غير القرآن العطف على التوهم ، وهو ما حكاه سيبويه عن أستاذه الخليل، يقول سيبويه:" وسألت الخليل عن قوله عز وجل: (فأصدق وأكون من الصالحين) فقال هذا كقول زهير [من الطَّويل]:

بَدَا لي أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائيا

فإنَّما جرّوا هذا، فإنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثَّاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الَّذي قبله مجزومًا ولا فاءَ فيه تكلموا بالثَّاني، وكأنَّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا " (سيبويه،ت180هـ، 504/3).

الوجه الثَّاني: النَّصب عطفًا على " اللفظ "، ذكره أبوالبركات بقوله:" ومن قرأ « وأكون » بالنَّصب جعله معطوفًا على لفظ « فأصدق » وهو منصوب بتقدير: « أنْ »" (الأنباري،ت577هـ،441/2).

من قرأ قوله تعالى:(وأكون) بالنَّصب فإنه عطفه على قوله تعالى:(فأصدق) المنصوب بـ: " أنْ " المضمرة بعد جواب التَّمني، وهو " لولا أخرتني " فحمله على لفظ "فأصدق وأكون" لأنَّ "لولا" معناه: " هلا " وجواب الاستفهام يكون منصوبًا أي: جواب الاستفهام الَّذي فيه معنى التَّمني، فكان الأولى حمله على اللفظ؛ لظهوره وقربه وابتعاده عن التَّأويل والتَّوهم (الفَرّاء،ت207هـ،160/3، 294/6،والعكبريّ،ت616هـ، 1225/2)، ولأجل أن يكون الكلام جاريًا على نسق واحد (ابن خالويه،ت370هـ، 347)، ويقوي هذا قراءة أُبَيّ "فأتصدق وأكون" ووصف الطَّبريّ القراءتين بالصَّواب (الطَّبريّ،ت310 هـ،77/28).

وعلَّل الفَرَّاء لقراءة النَّصب، قائلًا:" لأنَّ الواو ربما حُذِفَت من الكتاب وهي تُزاد؛ لكثرة ما تُنقص وتُزاد في الكلام، ألَّا ترى أنَّهم يكتبون « الرَّحمن، وسليمن »بطرح الألف والقراءة بإثباتها فلهذا جازت، وقد اسقطت الواو من قوله تعالى:﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ (العلق:18)، ومن قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ الإِنسَانُ بِالشَّرِّ﴾ (الأسراء:11)، والقراءة على نية إثبات الواو" (الفراء،ت207هـ،88/1).

والَّذي يبدو بعد هذا العرض - والله أعلم - أنَّ القراءتين صحيحتان وجائزتان في العربيَّة، لأنَّ لكلّ واحدة منهما مسوّغها النَّحويّ المقبول، وعلى وفق ما مرّ عرضه آنفًا.

3 . ما قُرِئ بالبناء للفاعل والبناء للمفعول:

يتعرَّض أبوالبركات في توجيهه للقراءات إلى صيغة بناء الفعل للفاعل والمفعول موجهًا كُلاًّ منهما، من ذلك ما ذكره في قوله تعالى:﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾ (الفجر: 25،26)، فقد قرأ الكسائيّ وحده:(لايعذَّب) (ولا يوثَق) بفتح الذال والثاء، وقرأ الباقون:(لا يعذِّب) (ولا يوثِق) بكسر الذَّال والثَّاء (ابن مجاهد،ت324هـ،685، والداني،ت444هـ،208).

وردت في قوله تعالى:(لا يعذب) و(لا يوثق) قراءتان ذكرهما أبوالبركات هما: أ - "يُعَذِّبُ" و "يُوثِقُ" والبناء للفاعل.

ب - " يُعَذَّبُ " و " يُوثَقُ " والبناء للمفعول. وقد وجّه أبوالبركات كلتا القراءتين على النَّحو الآتي:

الوجه الأول: "يُعَذِّبُ" و "يُوثِقُ" والبناء للفاعل، ذكره بقوله:" فمن قرأ بكسر الذَّال والثَّاء، كان تقديره: لا يعذِّب أحدٌ أحدًا عذابًا مثل عذابه، ولا يوثِق أحدٌ أحدًا وثاقًا مثل وثاقه، والهاء تعود إلى الله تعالى، إذ لم يجرِ له ذكر لدلالة الحال عليه، وعذابه ووثاقه، منصوبان على المصدر، والمصدر مضاف إلى الفاعل،« وأحد » مرفوع لأنَّه فاعل "(الأنباريّ،ت577هـ، 513/2).

فمن قرأ بالكسر فقد أضاف الفعل إلى الله جلّ ذكره، والهاء في عذابه ووثاقه لله جلّ ذكره(القيسيّ،ت437هـ،373/2)، وتقديره: لا يكل عذابه ولا وثاقه إلى أحدٍ، لأنَّ الأمر كلّه لله (أبوحيَّان،ت745هـ،167/3).

الوجه الثَّاني: " يُعَذَّبُ " و " يُوثَقُ " والبناء للمفعول، ذكره أبوالبركات الأنباريّ بقوله:" ومن قرأ بفتحهما كان تقديره: لا يعذَّب أحدٌ مثل عذابه، ولا يوثق أحد مثل وثاقه، والهاء تعود على الإنسان لتقدم ذكره، والمصدر مضاف إلى المفعول، وأحد مرفوع لأنَّه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله" (الأنباريّ،ت577هـ،513/2).

على هذه القراءة أضاف الفعلين إلى الكافر المعذّب الموثق، ورفع أحد لأنَّه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، والهاء في " عذابه " للكافر، وكذلك هي في " وثاقه " وهو الإنسان المذكور في قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ الْإِنسَانُ﴾ (الفجر: 23)، والتَّقدير: لا يعذِّب أحد مثل تعذيبه ولا يوثِق أحد مثل إيثاقه، فأقام "العذاب" مقام التَّعذيب، و "الوثاق" مقام الإيثاق (ابن خالويه،ت370هـ، 89، والقيسيّ،ت437هـ،373/2، والقرطبيّ،ت617هـ،284/22).

وذكرت طائفة من العلماء أن المراد " بالهاء " هو إنسان بعينه إمّا أُبي بن خلف، وإمّا أُميَّة بن خلف، يعنى لا يعذب كعذاب هذا الكافر المعيَّن أحد، ولا يوثق بالسَّلاسل والأغلال كوثاقه أحد، لتناهيه في كفره وعناده (أبوحيَّان،ت745هـ، 467/8، والقرطبيّ،ت617هـ،283/22).

وجاء مكّي القيسي بتقدير جعل القراءتين سواء، وذلك عند إضافة العذاب إلى الكافر، بقوله:" وقيل: تقديره: فيومئذ لا يعذب أحدٌ أحدًا مثل تعذيب الكافر، ولا يوثق أحدٌ أحدًا مثل إيثاق الكافر فتكون كالقراءة الأولى على هذا التَّقدير، لإضافة العذاب إلى الكافر" (القيسي،ت437هـ،374/2).

والَّذي يبدو ـ والله أعلم ـ أنَّ لكلتا القراءتين وجهًا صحيحًا من ناحية الإعراب والمعنى ولا يمكن ردّ قراءة صحيحة السَّند عن الرَّسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ .

4 . ما قُرِئ بالتَّذكير و التَّأنيث:

قد ترد قراءات في القرآن الكريم بصيغة المذكَّر والمؤنَّث ، فيقرأ بعض القُرّاء قراءة معينة بصيغة المذكَّر، ويقرؤُها آخرون بصيغة المؤنَّث ، وهذا ما أشار إليه أبوالبركات عند توجيهه لبعض القراءات ، منها ما ورد في قراءة (يقبل) من قوله تعالى: ﴿وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾(البقرة:48) فقد قرأ ابن كثير، و أبوعمرو قوله تعالى: (ولاتقبل) بالتَّاء، وقرأ ابن عامر، وحمزة، و الكسائيّ، ونافع قوله تعالى: (ولا يقبل) بالياء (ابن مجاهد،ت324هـ،155، والدَّانيّ،ت444هـ،82).

وقد وجّه أبوالبركات القراءة الأولى بقوله:" فمن قرأ بالتَّاء فلأنّ الشَّفاعة مؤنَّثة " (الأنباريّ،ت577هـ،81/1)، وهذا ما ذهب إليه مكّي من قبله فقال:" وعلَّة من قرأهُ بالتاء أنَّه أنَّث لفظ الشَّفاعة ، فهو ظاهر التِّلاوة وبه قرأ الأعرج وابن محيصن وأهل مكَّة، وهو الأصل "(القيسيّ،ت437هـ،238/1).

ووجّه أبوالبركات قراءة الباقين بقوله:"ومن قرأ بالياء فلأنّ تأنيثها غير حقيقيّ، ولأنَّه فصل بين « يُقبل » وبين «شفاعة»، وإذا وُجِدَ الفصل بين الفعل والفاعل قَوِيَ التَّذكيرُ ... " (الأنباريّ،ت577هـ،81/1).

لقد ذكر أبوالبركات في حجَّة التَّذكير وجهًا واحدًا، وهو أنَّه قرئ بالتَّذكير لأنَّه غير حقيقيّ التَّأنيث. وقد أضاف علماء اللُّغة والقراءات وجوهاً أخرى إلى ذلك منهم الأخفش، حيث قال:" فإنَّما ذكّر الاسم المؤنَّث، لأنَّ كُلّ مؤنَّث فرقت بينهُ وبين فعله حسُن أن تذكر فعلهُ، إلاّ أنَّ ذلك يقبح في الإنس وما أشبههم مِمّا يعقل، لأنَّ الَّذي يعقل أشدّ استحقاقاً للفعل، وذلك أنَّ هذا إنَّما يؤنَّث ويذكَّر ليفصل بين معنيين. والمواتُ: كالأرض، والجدار، ليس بينهما معنى كنحو ما بين الرَّجل والمرأة، فكُل ما لا يعقل يُشبه بالمواتِ. وما يعقل يشبه المرأة والرَّجل" (الأخفش،ت215هـ، 95/1).

وقال أبو زرعة:" وحجَّة من قرأ بالياء هي أن تأنيث الشَّفاعة ليست حقيقيَّة، فلك في لفظهِ في الفعل التَّذكير والتَّأنيث، تقول: « قد قُبل منك الشَّفاعة » و« قبلتْ منك » ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ ﴾ (البقرة:275)، لأنَّ معنى «موعظة» و «وعظ»، و «شفاعة» و« شفْع» واحد ، فلذلك جازَ التَّذكير والتَّأنيث على اللفظ والمعنى" (أبوزرعة، ت403هـ،95).

أمَّا النَّحاس فقد حَسُنَ تذكير الفعل "يقبل" عندهُ لأنَّه بمعنى التَّشفع، واستدلَّ بقول الشَّاعر (النَّحاس،ت338هـ،51/1):

إنّ السَّماحَةَ والمروءَةَ ضُمِّنَا قَبَرًا بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

وأضاف ابن خالويه إلى ذلك حجَّة أخرى وهي:" قول ابن مسعود:إذا اختلفتم في التاء والياء فاجعلوه بالياء " (ابن خالويه،ت370هـ، 76، والقيسيّ،ت437هـ،238/1).

والتَّذكير هو الأصل عند مكِّي حيث قال:" إنَّه لما كان تأنيث الشَّفاعة غير حقيقيّ إذ لا ذكر لها من لفظها ذكَّر، لأنَّ التَّذكير هو الأصل، والتَّأنيث داخل عليه ". ثم أضاف إلى ذلك قوله:" إنَّهُ لما كان الشَّفاعة والشَّفيع بمعنى واحد حمل التَّذكير على الشَّفيع" (القيسيّ،ت437هـ،238/1).

ويُعدُّ هذا النَّوع من أكثر ما جاء في القرآن الكريم ، ويُقرأ أكثره بالتَّذكير بإجماع من القُرَّاء هذا ما ذكره مكِّي مستدلًا في ذلك بأدلة عديدة فقال:"فإنَّه أكثر ما جاء في القرآن من هذا النَّوع أتى مذكّرًا بإجماع من القُرَّاء. قال تعالى:﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ (أل عمران:13)، وقال﴿ فَقَدْ جَاءكُم بَيِّنَةٌ﴾ (الأنعام:157)، وقال﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ ﴾ (هود:67)، وقال ﴿ لَوْلَا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ ﴾ (القلم:49)، وهو كثير،أتى على التَّذكير إجماع ، فكان حمل هذا على ما أجمعوا عليه أولى. ويقوي التَّذكير إجماع القُرّاء على تذكير الفعل مع ملاصقته للمؤنَّث في قوله سبحانه و تعالى:﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ (يوسف:30)، وقوله:﴿ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ ﴾ (الأعراف:87)، فإذا جاء التَّذكير بغير حائل فهو مع الحائل أجود وأقوى "(القيسيّ،ت437هـ، 239/1). والاختيار عندهُ القراءة بالياء معللاً ذلك بقوله:" والاختيار الياء ، لما ذكرنا من العلّة ، ولأنَّ به قرأ أكثر القُرّاء، وذلك حجَّة " (القيسي،ت437هـ، 239/1).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أسأل الله التَّوفيق فيه أبيِّن ما توصلت إليه من نتائج وهي:

1 ـ إنَّ القراءات القرآنيَّة تمثِّل ثروة لغويَّة كبيرة، إذ تمثلت فيها أحكام نحويَّة كثيرة وظواهر لهجيَّة متعددة.

2 ـ ولما كان القرآن الكريم وقراءاته المصدر الأول من مصادر الاستشهاد النَّحويّ ، فقد كان أبوالبركات كثيرًا ما يُستشهد بهما، فغدت الشَّواهد القرآنيَّة في مقدمة استشهاداته جميعًا، وهو ما يدلّ على مقدرته الفائقة في استحضار ما حفظه من شواهد وبراعته في تثبيتها في المواطن المناسبة.

3 ـ يُعَّد كتاب البيان في غريب إعراب القرآن مصدرًا مهما من المصادر التي أُلفت في إعراب غريب القرآن.

4 ـ اهتم أبوالبركات برواية القراءات القرآنيَّة، وكان ذلك على نطاق واسع، ولا يهتم بنسبتها إلى أصحابها، اللَّهم إلَّا القليل.

5 ـ لأبي البركات قدرة كبيرة على المناقشة والمحاججة، يدلّ على ذلك ما جاء في كتابه من آراء نحويَّة.

6 ـ إنَّ أباالبركات علم كبير من أعلام الأمة، فهو لم يقتصر علمه على النحو، بل كان إمامًا في اللُّغة.

7 ـ إنَّ أباالبركات يختار القراءة أحيانًا بما يُؤديه الوجه الإعرابيّ من قوة في المعنى بحيث يمتاز به عن الوجوه الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم برواية " حفص ".

1 ـ الأخفش (ت215هـ)، أبوالحسن سعيد بن مسعدة الأوسط، معانيّ القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبَّعة الأولى، 1990.

2 ـ ابن الأنباري (ت577هـ)، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد النَّحوي، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السَّقا، دار الكتاب العربيّ، القاهرة ـ مصر، 1969.

3 ـ ابن الأنباري (ت577هـ)، كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد النَّحويّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة ـ مصر 2005.

4 ـ البغدادي (ت1093هـ)، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرَّابعة، 1997.

5 ـ ابن جنِّي (ت392 هـ)، أبوالفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد على النَّجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، 1913.

6 ـ أبوحيان (745هـ)، ،محمد بن يوسف الأندلسيّ، البحر المحيط،تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وأحمد الجمل وغيرهما، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطَّبعة الأولى، 1993.

7 ـ ابن خالويه (ت370هـ)، أبوعبدالله الحسين بن أحمد، الحجَّة في القراءات السَّبع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الشُّروق، بيروت ـ لبنان، الطَّبعة الثَّالثة، 1979.

8 ـ ابن خالويه (ت370هـ)، أبوعبدالله الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السَّبع وعللها، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطَّبعة الأولى، 1992.

9 ـ الدَّاني (ت444هـ)، أبوعمرو عثمان بن سعيد، التَّيسير في القراءات السَّبع، تحقيق: محمد بيومي، دار الغد الجديد، القاهرة ـ مصر، الطَّبعة الأولى، 2006.

10 ـ الزَّجاجي(ت338هـ)، أبوالقاسم عبدالرحمن بن اسحاق، الجمل في النَّحو، تحقيق: على توفيق الحمد، بيروت ـ لبنان، 1988.

11 ـ الزَّجاجي(ت338هـ) أبوالقاسم عبدالرحمن بن اسحاق، اللامات، تحقيق: مازن مبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1969.

12 ـ أبوزرعة (ت403هـ)، عبدالرحمن بن محمد ابن زنجلة، حجَّة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرِّسالة، بيروت ـ لبنان، الطَّبعة الخامسة، 1997.

13 ـ سيبويه (ت 180 هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطَّبعة الثَّالثة، 1988.

14 ـ السُّيوطي(ت911هـ)، الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدِّين، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطَّبعة الأولى، 1998.

15 ـ الشَّوكاني(ت1250هـ)،محمد بن على ابن محمد، فتح القدير الجامع بين فني الرِّواية والدّراية من علم التَّفسير، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، (د.ت).

16 ـ الطَّبري (ت310هـ)، أبوجعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطَّبعة الأولى، 1323هـ.

17 ـ العكبري (ت616هـ)، أبوالبقاء عبدالله بن الحسين، التِّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: على محمد البيجاوي، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، (د.ت).

18 ـ الفراء (ت207 هـ)، أبوزكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، الطَّبعة الثالثة،1983.

19 ـ القرطبي (ت671هـ)، أبوعبدالله محمد ابن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت ـ لبنان، الطَّبعة الأولى، 2006.

20 ـ القيسي(ت437هـ)، أبومحمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة، دمشق، 1974.

21 ـ المبرّد (ت285هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللُّغة والأدب ،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة ـ مصر، (د.ت).

22 ـ ابن مجاهد (ت 324هـ)، السَّبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ـ القاهرة، الطَّبعة الثَّالثة، (د.ت).

23 ـ النَّحاس (ت338هـ)، أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطَّبعة الثَّانية، 2004م .